مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 1 / جوان 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

المقاولاتية الفلاحية كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري
حالة وادي سوف نموذجا

Agricultural entrepreneurship as a strategic alternative to diversifying Algeria's economy
– Model – The case of Wadi Suf –

أ. حمزة خوازم
المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف _ ميلة _ الجزائر

أ.سفيان خضير
جامعة حمة لخضر _ الوادي _ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/03/04 تاريخ التعديل: 2018/05/20 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

الملخص :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي التطرق إلى المقاولاتية الفلاحية كخيار إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا باعتبار القطاع الفلاحي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة ومن أهم القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي، كما يكتسب أهمية كبيرة كمصدر دخل كبير من إجمالي القوة العاملة فضلا عن مساهمته في توفير الأمن الغذائي للسكان، وقد حضي هذا القطاع بإهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وهو ما تترجمه سياسات الدعم الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: المشاريع المقاولاتية الفلاحية، سياسة الدعم الفلاحي، الأمن الغذائي، تنويع الاقتصاد.

Abstract:

This study aims mainly to address the entrepreneurial agricultural projects as a strategic option to diversify the Algerian economy in light of the collapse of oil prices in the global market, and that as the agricultural sector as an important economic sectors and the most important sectors, the main constituent of gross domestic product, and is of great importance substantial income of the total power source labor as well as its contribution to the food security of the population. the sector DAI wide attention by the state to promote and develop, which translates agricultural support policies are in use by the state in recent years

Keywords*: entrepreneurial agricultural projects, agricultural subsidy policy, food security, diversification of the economy*

المقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب للشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع و التجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

من ذلك، واستكمالا للجهود الرامية لتنمية روح المقاولاتية والمبادرة الفردية ، تأتي جملة الإجراءات والتحفيزات المقدمة من السلطات العمومية لدعم ومساعدة إنشاء المؤسسات بهدف ترقية النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة.

هذه الإجراءات طبقت تدريجيا منذ منتصف التسعينات، ولحد اليوم مازالت الدولة تواصل جهودها الإصلاحية والترقوية من أجل مضاعفة أعداد المؤسسات المنشأة، إلا أن تقييما إجماليا وسريعا للنتائج المحققة في الفترة السابقة

وبالاعتماد على بعض المؤشرات الكلية يعطينا صورة عن النتائج الهزيلة وغير الكافية بالمقارنة مع الإمكانيات والوسائل التي تم تسخيرها.

ففي ظل انهيار أسعار النفط في السوق العالمية مؤخرا، بدأت الدول المعتمدة في صادراتها على النفط في البحث عن القطاعات التي يمكن أن تكون بديلا لتعويض هذا الانهيار، والجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الأزمة، ومن خلال تتبع الشأن الجزائري نلاحظ أن هناك محاولة للتنويع الاقتصادي من خلال عدت قطاعات الفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة والصناعة وغيرها، وتعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية المعول عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري وذلك للإمكانيات التي تزخر بها الجزائر من عقارات فلاحية ضخمة ومن موارد مائية كبيرة وتنوع المناخ، كما يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة مما يساعد على الحد من البطالة، لذلك أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عمل عبر تشجيع المشاريع الفلاحية وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين لتخطي الصعوبات التي يوجهونها، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي واعتماده كمورد للعملة الصعبة من خلال عملية التصدير للخارج.

مشكلة الدراسة: نظرا لتدهور أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض صادرات الدول النفطية، ولمواكبة هذه التطورات سارعت الجزائر في التوجه إلى آليات بديلة من أجل تنويع الإقتصاد، ومن خلال هذه المداخلة سنحاول التعرف على ماهية المقاولاتية في الجزائر والإجابة عن الإشكالية التالية:

هل يمكن للجزائر إعتماد المقاولاتية الفلاحية كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري ؟

هدف البحث: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية للتعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الخطط والبرامج وسياسات الدعم المقدمة من طرف الدولة، وكذا الإمكانيات الطبيعية والمالية والبشرية التي تزخر بها الجزائر والتي من شأنها أن تجعل القطاع الفلاحي كبديل في التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في تشخيص واقع القطاع الفلاحي المقاولاتية الفلاحية وأهميته كبديل لتنويع الاقتصادي في ظل تذبذب أسعار النفط مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

تقسيمات البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، وتحليل مختلف جوانبها، وذلك من التطرق إلى المحاور الرئيسية التالية:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للمقاول والمقاولاتية.
- **المحور الثاني:** واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- **المحور الثالث:** الوادي ولاية صحراوية رائدة في المقاولة الفلاحية.

المحور الأول: الإطار النظري للمقاول والمقاولاتية.

أولا: مفهوم المقاول:

قبل التطرق إلى التعريف بالمقاولية لابد من توضيح مفهوم المقاول، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، كما عرف "شومبيتر" المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار[1]، ففي الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل[2]، وحسب كل من (Marchesney et Julien)فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة[3].

وقد أشار (Peggy 2000), إلى أن المقاول في اللغة الفرنسية هو الذي يأخذ أو يتوسط بين شيئين ولديه القدرة على أخذ موقع ما بين المورد والزبون، وكذلك القدرة على أخذ المخاطرة والعمل على تحويل الموارد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية، وعرف (Donald et Harvey Don)المقاول بأنه الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك، ويرى (بلال خلف) أن

المقاول هو الذي ينمي ويبتكر شيئا ذا قيمة من لاشيء، والاستمرار في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك أخذ عنصر المخاطرة، غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل.

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب وهي[4]:

** **المقاربة الوظيفية** :هذه المقاربة التي يمثلها (Shumpeter) وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الاقتصادي" ، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

** **المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:** ترتكز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول؛ مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط (Weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

** **المقاربة العملياتية أو التشغيلية** :لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه .يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه (Schumpeter) بالمملكة الصغيرة، إضافة إلى ذلك لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة – (Bostjan2003)سواء للأفراد أو المؤسسات- فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل، و كلما زادت درجتها يصبح مقاولا.

إن تمتع المقاول بالصفات السابقة شيء نسبي، فهو يسعى إلى الرفع من مستواها عن طريق التكوين في هذا المجال، فوجود مستوى مقبول من التكوين خاصة في المجال المحاسبي والجبائي أمر ضروري من أجل السير الحسن للمشاريع.

ثانيا: مفهوم المقاولية

كما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية، إذ تعرف على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنه عمل اجتماعي بحت" على حد قول Mauss) 1924

يعرف (Beranger) وآخرون المقاولية المشتقة من "Entrepreneurship" والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولية يمكن أن تعرف بطرقتين:

** **على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

** **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي ما (Fayol Alain) فقد حددها على أنها "حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور (Stevenson Howard) بجامعة "Harvard"يوضح بأن: "المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها ، إذن فالمقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، و متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع.

إن كلا من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تملك أهمية معيارية للأداء الاقتصادي ومن المفيد رسم العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم

مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة. وعموما فان هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولة من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الأتي:

1-**الإبداع:** يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة، فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة، وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية.

2-**إمكانية النمو:** إن الاعتماد على حجم الأعمال دليل ضعيف على ريادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية من إمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع، بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فهي في الغالب محدودة في إمكانية النمو.

3-**الأهداف الإستراتيجية:** إن المشروع المقاولي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف، حيث نراه يملك أهداف إستراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز السوقي، رغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالي، بالإضافة إلى ما سبق:

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق .
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية –المبادرة– مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء .

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة: لاشك أن للمقاول دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية، ويتمثل تأثير المقاول على هذه الأخير بـــ :

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

- الزيادة في جانبي العرض والطلب:إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.

- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال النتاج المباشر أو الغير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهما لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم

الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، أو يصعب التنبؤ حولها إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم هذه.

كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات،مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين.

- المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

- إنشاء المؤسسات مفهوم متعدد الأوجه وصعب التحديد، لكونها ظاهرة غير متجانسة وتحكمها محددات متناقضة ومتداخلة، تشكل في تفاعلها مع بعضها توليفة تنتج الدافع لإنشائها والهدف من وراء ذلك.

هذا كله يتلاءم مع احتياجات التنمية والمنافسة، فالمؤسسات الجديدة كما القائمة قد تكون معرضة إلى الخسارة والخروج من السوق في إطار ما يسمى بتجديد النسيج الاقتصادي

الوطني، فقد بلغت المؤسسات المنشأة حديثا في فرنسا حوالي 250000 الى300000 مؤسسة حسب إحصائياتAPCEحيث تعتبر هذه الأخيرة إنشاء مؤسسة تدخل في إحدى الأوجه التالية:

(إنشاء مؤسسة جديدة ، إعادة مؤسسة إلى النشاط: انطلاقا من مؤسسة سابقة عبر تفعيل أصولها–مؤسسة في حالة نشاط، إعادة تنشيط مؤسسة: عن طريق إعادة بعث مؤسسة راكدة إلى السوق إن تجديد النسيج الاقتصادي)

إن إعادة بعث مؤسسة لا يمكن اعتباره تجديدا كليا للنسيج الاقتصادي–فهو نسبي– فالفكرة أو الإستراتيجية، أو حتى المنتج قد يكون مستوحى أو مطور من خلال النشاط السابق، ومن هنا يمكن قياس تجديد النسيج الاقتصادي بنسبة المؤسسات الجديدة كليا–مع استبعاد النوعين الآخرين– إلى نسبة المؤسسات المنسحبة من السوق، و الجدول الموالي يبين ذلك:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	2001_2000
التجارة	43211	-1
الخدمات المقدمة للمؤسسات	43194	-1
البناء	28477	+1
خدمات التهيئة	21649	+2
التعليم و الصحة	16244	+4
الصناعة (hord IAA)	10099	-2
العقارات	7499	0
النقل	4940	-3
الصناعة الغذائية	1702	-2

Source: Alain Fayolle, entrepreneuriat: apprendre a entreprendre, Dunod, Paris, 2004 P:09.

المحور الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

أولا: مرحلة التسيير الذاتي (1962 -1966)

نشأت هذه المرحلة بموجب مرسوم 22مارس 1963 وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث اعطى أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي وركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية وهي الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية، وتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال ثلاث خطوات وهي[5]:

الخطوة الاولى (الأملاك الشاغرة): وكان ذلك إثر رحيل المعمرين وتزكهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962م، وبالتالي بدأت عملية الاستلاء الفردية والجماعية على

المزارع وهو ما دفع السلطات المسؤولة ان تتدخل باسم حماية المصلحة العامة لحماية الممتلكات والمعدات[6].

الخطوة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس الى ماي 1963م، وتم فيها تأميم الوحدات الفلاحية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000هكتاز موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور.

الخطوة الثالثة (التأميم الكامل): وتمت هذه المرحلة انطلاقا من 12 اكتوبر 1964م حيث أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار كانت ملك لحوالي 22000معمر.

ثانيا: مرحلة التخطيط(1967-1999)

تعتبر هذه المرحلة ميلادا جديدا لتنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، حيث كانت سنة 1967م سنة البدء في التخطيط، اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من[7]:

- ✓ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة؛
- ✓ استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن؛
- ✓ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

حيث مرت هذه المرحلة عبر ثلاث محطات وهي[8] :

واقع القطاع في ظل الثورة الزراعية (1971-1980): جاءت الثورة الزراعية كعملية تغييرية لتعيين تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشوز اشتراكي بعد أن كانت الاستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وكذا القطاع الخاص والتقليدي الذي شهد تدهورا وتذبذبا في الإنتاج فجاء الامز الصادر 08 نوفمبر 1971م الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

1-واقع القطاع في ظل إعادة الهيكلة والمستثمرات الفلاحية (1981/1989): نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشوز رئاسي زقم 14 الصادر 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين، وهذا راجع الى كبز حجم

بعض المؤسسات والوحدات الاقتصادية واحتكارها لبعض المنتوجات، وكان هذا بهدف القضاء على الهجرة الريفية والطموح الى تطوير القطاع الفلاحي.

2-**واقع القطاع الفلاحي وتمويله في ظل الإصلاحات (1990-1999):** جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإجاد مناخ ملاءم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون الى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك بحماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها.

ثالثا: مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1999)

من أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني بدرجة عالية سنة 1999م، شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتدأ من سنة 2001م يمكن حصرها في الآتي[9] :

1-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): بغلاف مالي يقدر بـــ 525 مليار دج.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار دج.

3-البرنامج الخماسي (2010-2014): بغلاف مالي يقدر بـــ 21214 مليار دج.

4-البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019): بغلاف مالي يقدر بـــ 26200مليار دج.

يتثمل الهدف من هذه البرامج في تحسين المستوى المعيشي للسكان وتوفيرشروط استقرار النشاطات وتوفير العمل وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك خصصت الدولة مبالغ مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي مقارنة بإجمالي الاستثمارات

	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)	البرنامج الخماسي (2010–2014)	البرنامج الخماسي للنمو (2015–2019)
اجمالي الاستثمارات	525	4202,7	21214	26200
الفلاحة	65,4	300	1000	1500
النسبة المئوية %	12,46	7,14	4,71	5,72

المصدر: زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة(2009/1980)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص65.

الشكل البياني رقم (01): الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي مقارنة بإجمالي الاستثمارات

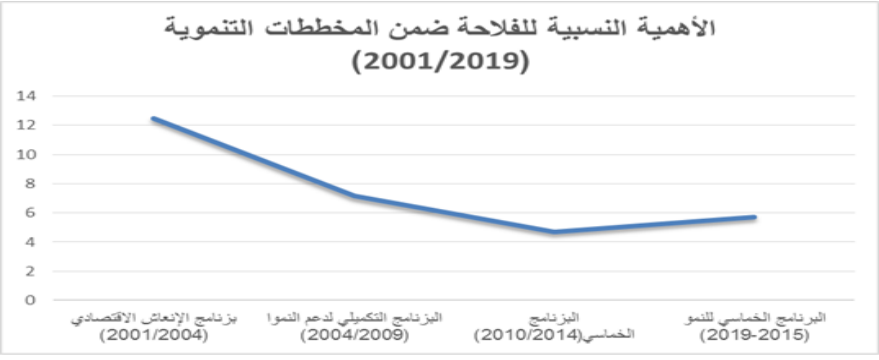

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول السابق.

بالرغم من المبالغ الكبيرة المرصودة لهذا القطاع في كل البرامجوالتي هي في تزايد مستمر الا أن نسبة هذه المبالغ ضعيفة مقارنة بإجمالي الاستثمارات، كما نلاحظ انخفاض هذه النسبة من برنامج الى آخر بنما ارتفعت نسبيا في البرنامج الأخير (2015–2019) وهذا دلالة على توجه الدولة لهذا القطاع الذي يعتبرأكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

تتجلى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمات القطاع في دفع عجلة التنمية بأوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع مايلي[10]:

.مساهمة الفلاحة في توفير الغذاء: ان التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية الفلاحية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لانتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نسبة نموا السكان من جهة أخرى، ولهذا فان النشاط الفلاحي يهدف الى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان.

2.1.تقليص أو سد الفجوة الغذائية: يتحدد حجم الفجوة الغذائية تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء الى الاستيراد.

3.1.المساهمة في تأمين النقد الأجنبي: يمكن للفلاحة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الفلاحي محل الإستيراد الفلاحي.

4.1.الفلاحة كمصدر لليد العاملة: ان التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غيز الفلاحية، يؤدي الى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الفلاحي، ويكون الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الفلاحية.

5.1.مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال: إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفق لاستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيزا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى.

6.1.تطوير الصناعات الغذائية: تشكل الصناعات الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الفلاحية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخزى كالتخزين والنقل والتحضير، ويبدوا ان مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الفلاحي.

7.1.تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القوة التصديرية للمنتجات الفلاحية، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية التي تبقى إمكانية

الوصول الى مستوى جيد من الاكتفاء أمرا واردا فيها، وهذا من خلال الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

8.1.استيعاب القوة العاملة: وذلك من خلال التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة الى الزيف، وذلك من خلال مواصلة سياسات الدعم الفلاحية وتحسين الظروف الأمنية في الأرياف.

9.1.الساهمة في الناتج المحلي الاجمالي: يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من مستوى نسيب الفرد من هذا الناتج والذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد[11].

رابعا: معوقات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

رغم ما جاءت به قوانين الاستثمار المتوالية من تحسين الأوضاع القانونية والتشريعية والاقتصادية والسياسية، وبالإضافة إلى ما عرفه القطاع الفلاحي من إصلاحات في مجال دعم وتشجيع الاستثمار الفلاحي، إلا أن القطاع بقي يعاني من ضعف في حجم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وهذا راجع الى وجود مجموعة من المعوقات تحد ن تطور الاستثمار في هذا القطاع والتي نذكر منها [12]:

- ✓ مشكل العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ ضعف البنية التحتية الأساسية (طرق، كهرباء، المياه ...)؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار (آلات، أسمدة، بذور، الاعلاف...)؛
- ✓ ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم؛
- ✓ صعوبة الحصول على التمويل بالنسبة للمستثمرين؛
- ✓ هدك وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل (وجود تخطيط متوسط الاجل)؛
- ✓ اعتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى (التجارة والخدمات) على حساب القطاع الفلاحي.

خامسا: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي يتطلب توفر مجموعة من العوامل نلخصها في العناصر التالية[13]:

- ✓ خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي؛

- ✓ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية والتعاونيات؛
- ✓ ضرورة خلق ووسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض انتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار؛
- ✓ العمل على تحزيز اسعار المنتجات الفلاحية؛
- ✓ العمل على تحفيز الإدخار من اجل خلق التزاكم الرأسمالي الى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها؛
- ✓ العمل على ترقيةالصادرات خارج المحروقاتويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصديرالفائض؛
- ✓ تشجيع القطاع الفلاحي من خلال سياسة فلاحية شفافة وفعالة؛
- ✓ ضرورة تسوية مشكلة العقارات الفلاحية؛
- ✓ الاهتمام بالإرشاد الفلاحي بوضع نظام للإشراف والاتصال وجعل برامج التكوين الفلاحي تتناسب واهتمامات الفلاحين؛
- ✓ ضرورة عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي.

المحور الثالث: الوادي ولاية صحراوية رائدة في المقاولة الفلاحية

تتجه ولاية الوادي للتحول إلى قطب فلاحي على المستوى الوطني بالنظر لما حققته الزراعة بها من قفزة نوعية بعد خمسين سنة الإستقلال سيما في مجال زراعة البطاطا التي سمحت لها وفي فترة وجيزة من بتبوء مقدمة الولايات المنتجة لهذا الصنف من الخضر. فضلا عن احتلالها المرتبة الثانية في إنتاج التمور بعد ولاية بسكرة وفقا لمعطيات المديرية الولائية للمصالح الفلاحية ولئن كانت مثل هذه النتائج تؤشر لمستقبل واعد لهذه الزراعة بالنسبة لولاية تتميز بقساوة العوامل المناخية الصحراوية فإنها تعكس أيضا مدى "الرغبة" الكبيرة التي يتحلى بها الفلاح بهذه المنطقة في التمسك بأرضه المعطاءة ومقارعة الطبيعة القاسية وذلك جنبا إلى جنب مع المجهودات الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية على صعيد تهيئة الإطار الملائم لممارسة النشاط الفلاحي في أحسن الظروف لاسيما من حيث صيغ الدعم المختلفة و الهياكل القاعدية على غرار إنجاز المسالك الفلاحية و كهربة محيطات النشاط الفلاحي ومن الواضح أن طبقة المياه السطحية القريبة من الإنسان في ولاية الوادي كان لها دور في بروز فلاحة قوية و ذات إنتاج كثيف بولاية الوادي.

ويعد توفير العقار الفلاحي من بين المعطيات التقنية المستحدثة التي ساهمت إلى حد بعيد في توسيع رقعة الأراضي الفلاحية المستغلة حيث تم في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 إنشاء 41 محيطا فلاحيا لفائدة 2.215 مستفيدا تم توزيعها جغرافيا على بلديات الولاية الثلاثين، وقد مكن تجسيد هذه الإجراءات العملية المتعلقة بتسهيل استغلال العقار الفلاحي من بلوغ 48.400 مستثمرة فلاحية لفائدة حوالي 48.400 فلاح مما ساهم في تحقيق إنتاج "كمي ونوعي" في عديد المحاصيل الفلاحية.

أولا: الإنتاج النباتي: يتمثل الإنتاج النباتي بولاية الوادي في أربعة محاصيل وهي التمور والخضر والحبوب والأعلاف:

1-إنتاج البطاطا

كانت أول تجربة لزراعة البطاطا بولاية الوادي في بداية التسعينيات بمساحات مصغرة من طرف بعض الفلاحين، ومع سياسية الدعم من طرف الدولة وبعد النتيجة الكبيرة التي تحصل عليها الفلاحون من خلال غلة مشجعة انتقلت من 60 الى 300 قنطار في الهكتار بالإضافة الى وجود موسمين للزراعة في الولاية، تضاعفت المساحة المزروعة مع مرور السنوات من موسم الى آخر وهو ما جعل ولاية تتصدر المرتبة الأولى وطنيا في انتاج البطاطا (23 % من المنتوج الوطني)، وتقدر المساحة المستغلة في زراعة البطاطا ب 33 ألف هكتار، وهي تمثل نسبة 35 بالمائة من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المستغلة بالولاية والمقدرة بـــ 95 ألف هكتار.

والجدول التالي يبين تطور زراعة البطاطا من حيث المساحة والإنتاج لعدة سنوات كما يلي:

الجدول رقم (03): تطور زراعة البطاطا في ولاية الوادي

الموسم	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2006	7 392	1 818 366	246
2007	7 218	1 791 893	248
2008	11 415	2 708 890	237
2009	14 200	3 588 962	253
2010	18 800	6 206 320	330
2011	24 000	7 221 700	301
2012	30 200	11 176 000	370
2013	35 000	11 725 000	335
2014	33 000	10 890 000	330
2015	33 000	10 890 000	330

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

2-إنتاج التمور

رغم التذبذب في انتاج التمور تبقى ولاية الوادي من اهم الولايات المنتجة على المستوى الوطني، ويقدر الإنتاج السنوي للتمور بولاية الوادي إجماليا بما يفوق 2.4 ملايين قنطار ذات نوعية ممتازة سيما منها صنف "دقلة نور" بثروة نخيلها التي تصل إلى 3ر7 مليون نخلة منتجة تتربع على مساحة إجمالية قوامها 36.335 هكتار محتلة بذلك المرتبة الثانية وطنيا بمساهمة تقدر بـــ 25 % من المنتوج الوطني، والجدول الموالي يوضح انتاج التمور بالولاية عبر عدد من السنوات:

الجدول رقم (04): تطور انتاج التمور في ولاية الوادي

الموسم	المساحة (هكتار)	عدد النخيل (نخلة)	الإنتاج (قنطار)
2006	23 635	2 464 864	1 335 405
2007	24 236	2 556 229	1 503 457
2008	24 645	2 631 473	1 378 436
2009	26 070	2 689 826	1 541 290
2010	27 186	20 800 217	1 674 950
2011	28 884	3 026 587	1 908 420
2012	30 231	3 117 304	2 022 870
2013	32 562	3 357 849	2 137 520
2014	33 580	3 464 400	2 312 000
2015	35 040	3 619 400	2 474 000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

3-انتاج الفول السوداني:

أثار نجاح تجربة زراعة الفول السوداني بولاية الوادي شهية المستثمرين في المجال الفلاحي بالمنطقة سيما الجدد منهم لاقتحام هذا الصنف من الزراعات. وقد ساهمت جودة الفول السوداني المحلي في زيادة الطلب عليه حيث تصدرت الولاية انتاجه وطنيا سنة 2014 م بنسبة 41% من المنتوج الوطني، ومع الجدول التالي يبزر تطور زراعة هذا المنتوج بالولاية كما يلي:

الجدول رقم (05): تطور زراعة الفول السوداني في ولاية الوادي

الموسم	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2006	502	6 637	13
2007	520	6 647	13
2008	550	6 950	13
2009	540	7 212	13
2010	560	7 332	13
2011	610	8 916	15
2012	500	6 580	13
2013	564	7 340	13
2014	570	14 250	25
2015	650	15 860	24
2 016	1 670	50 400	30

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

4-انتاج الطماطم

سجلت ولاية الوادي في السنوات الأخيرة قفزة "نوعية" في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية تتصدرها مادة الطماطم حيث وعلى الرغم أنها زراعة حديثة النشأة بالمستثمرات الفلاحية إلا أن كمية الإنتاج المحققة خلال الموسم الفلاحي الجاري والمقدرة ب 1023000قنطار تؤكد أنها أصبحت تنافس باقي الولايات في إنتاج هذا المحصول الفلاحي، وخصصت لهذه الزراعة مساحة قوامها 2063 هكتار حيث تطمح الولاية أن تحتل المراتب الأولى وطنيا في إنتاج مادة الطماطم في المستقبل حسب توقعات مديرية المصالح الفلاحية.

والجدول التالي يبين تطور انتاج الطماطم في ولاية الوادي:

الجدول رقم (06): تطور زراعة الطماطم في ولاية الوادي

الموسم	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2006	330	43 225	131
2007	350	49 817	142
2008	332	58 858	177
2009	314	48 124	153
2010	374	66 975	179
2011	558	121 933	219
2012	845	186 127	220
2013	1 088	543 000	499
2014	1 228	611 000	498
2015	2 063	1 023 000	496

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

5-انتاج الحبوب

تحتل الحبوب أهمية كبيزة من الناتج الفلاحي، حيث عزف هذا النوع من الإنتاج الفلاحي تطورا كبيزا في ولاية الوادي خاصة في السنوات الأخيرة، ويعتمد في زراعة الحبوب في الولاية على نسبة كبيزة على الأراضي المسقية وهو ما حقق إنتاجية كبيزة للهكتار مقارنة بمناطق الشمال حيث وصلت الى 40 قناطر في الهكتار والجدول الموالي يبين تطور زراعة الحبوب في الولاية لعدت سنوات كما يلي:

الجدول رقم (07): تطور زراعة الحبوب في ولاية الوادي

الموسم	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية (قنطار/هكتار)
2006	3005	101 344	33,72512479
2007	3475	79 148	22,77640288
2008	2853	76 370	26,76831406
2009	3401	140 199	41,22287562
2010	3635	98 158	27,00357634
2011	3977	112 351	28,25018858
2012	4094	121 203	29,60503175
2013	5 500	215 820	39,24
2014	8 160	317 220	38,875
2015	12 000	488 000	40,66666667

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

ثانيا: الإنتاج الحيواني

تتميز ولاية الوادي بأعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، وتتمثل هذه التركيبة من البقر والغنم والإبل والماعز، في زيادة مستمرة من موسم لآخر نتيجة التوجه الكبير للفلاحين لتربية الماشية، والجدول الموالي يوضح التزايد في أعداد الماشية في الولاية لعدة سنوات كما يلي:

الجدول رقم (08): تطور اعداد الماشية في ولاية الوادي الوحدة: رأس

الموسم	الأبقار	الأغنام	الإبل	الماعز
2006	3694	520 562	28 949	490 552
2007	4039	550 648	30 204	516 588
2008	2995	495 880	27 710	448 070
2009	2892	440 743	27 185	430 000
2010	3300	464 662	29 849	470 063
2011	3885	487 895	31 342	484 165
2012	3255	507 721	34 125	496 132
2013	3 500	538 000	36 700	526 000
2014	16 000	550 000	38 000	532 000
2015	16 500	560 000	40 000	540 000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

أما الإحصائيات الخاصة بالإنتاج الحيواني في ولاية الوادي والمتمثل في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والبيض فهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور الإنتاج الحيواني في ولاية الوادي

الموسم	الحليب (لتر)	اللحوم الحمراء(ق)	اللحوم البيضاء(ق)	البيض (بيضة)
2006	684 24	83 723	4 900	24 725 000
2007	26 030	91 067	2 437	23 521 000
2008	30 100	76 230	4 320	29 283 000
2009	29 796	96 549	6 444	33 024 000
2010	29 524	100 268	6 325	000 27 052
2011	30 235	103 865	6 314	29 391 000
2012	31 584	105 624	5 759	39 666 000
2013	31 700	109 940	15 438	20 857 000
2014	32 500	123 000	20 000	14 140 000
2015	32 859	127 655	21 573	18 285 000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

ثالثا: المساهمة في اليد العاملة

وفرت الحركية المسجلة في مجال الاستثمار الفلاحي الذي تشهده الولاية أزيد من 125 ألف شغل منها 77 ألف منصب دائم و48 ألف منصب شغل موسمي المرتبط بالطابع الموسمي لبعض الأنشطة الفلاحية المتعلقة بعمليتي الغرس والجني، وأعطى توجه الشباب لممارسة الفلاحة والتجارة، حركية كبيرة لنشاط الأسواق، وانعكس إيجابا على المنتوج الفلاحي بولاية الوادي التي حققت فائضا مهما في البطاطا والطماطم والجزر والبصل[14].

واحتل القطاع الفلاحي الريادة بالولاية في تشغيل اليد العاملة في سنة 2014 م بنسبة 49% كما هي موضحة في الشكل التالي:

التمثيل البياني رقم (02): توزيع اليد العاملة على القطاعات في ولاية الوادي

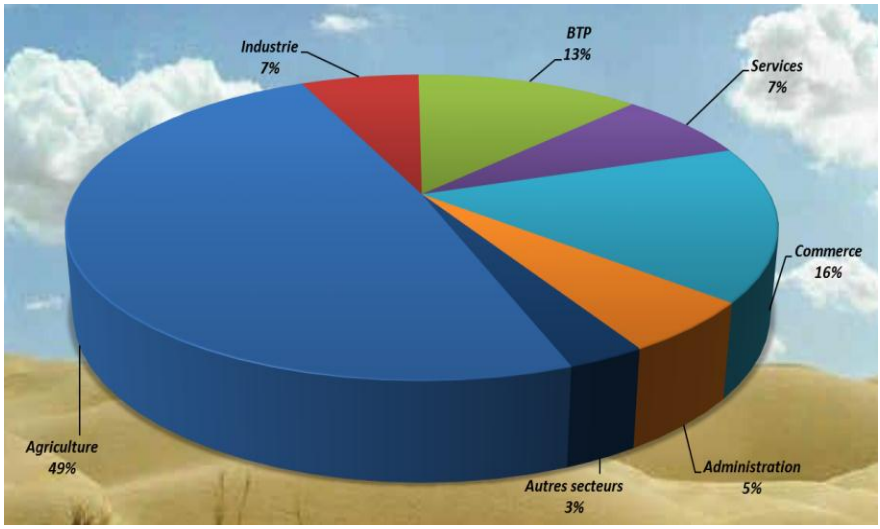

المصدر: الموقع الرسمي الإلكتروني لولاية الوادي

رابعا: العراقيل والصعوبات التي تواجهها الفلاحة في ولاية الوادي

يمكن حصر العراقيل والصعوبات التي تواجهها الفلاحة في الولاية إلى التأخر في وتيرة إنجاز المشاريع التنموية وخاصة الكهرباء والمسالك الفلاحية، مشكل تسوية العقار، ضعف إقبال الفلاحين على الدعم الفلاحي، عجز في قدرات التخزين المبرد بالإضافة إلى مشكل زحف الرمال على المناطق الفلاحية[15].

الخاتمة :

مما لاشك فيه أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها دور أساسي في التنمية وإعادة توزيع الثروة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة، فالعلاقة بينهما ليست تنافسية فقط، بل تتعدى إلى أن تكون تكاملية.

من خلال الدور السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأتي المقاولة كطريقة فعالة لإنشائها، تمكن المقاول من الاستمرارية بل والنمو، وفي هذا الإطار مر المقاول الجزائري بعدة مراحل واكبت الأنظمة الإقتصادية السائدة، تبلور على إثرها حتى أصبح بأشكاله الحالية، فالخلفية التاريخية له تؤثر في طبيعة نشاطه وأهدافه، وبالتالي فالتكوين سواء كان جامعيا أو مرافقة في أحد صيغها (ANSEJ. ANGEM...) قد يساعد

المقاول على التكيف مع متغيرات ومحددات الاقتصاد الجزائري مثل السوق الموازي والسلع الصينية...الخ، وتكسبه نظرة إستراتيجية، وقرارا رشيدا...

فبالرغم من الإصلاحات والتعديلات التي عرفتها السياسة الزراعية في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى تحسين كبير في مختلف الأنشطة الفلاحية والصناعة الغذائية، مما أدى تحسن نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الغذائية والتي تبقى غيز كافية لمواكبة التطورات الخارجية، تبقى هناك بعض المنتوجات الفلاحية الإستراتيجية ضعيفة وبعيد عن الاحتياجات العامة للسكان مثل الحبوب والحليب وهو ما يكلف خزينة الدولة أموال كبيرة في استيرادها، لذلك يجب العمل على إعادة النظر في سياسة الدعم المقدمة من طرف الدولة وتقديم الحلول للمشكلات والقيود التي كبلت عملية التنمية الفلاحية، خاصة وأنه القطاع المعول عليه كبديل اقتصادي في ظل شح الموارد في قطاع المحروقات.

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ✓ تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي كبديل للتنمية في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة؛
- ✓ تحسين تنافسية المنتجات الفلاحية في المحلي والأسواق الخارجية؛
- ✓ استخدام التقنيات الفلاحية الحديثة والملائمة التي تتناسب مع البيئة المحلية لتطوير زراعة المحاصيل الرئيسية؛
- ✓ اعتماد سياسة دعم المخرجات؛
- ✓ مراقبة السياسات الفلاحية وتدعيمها؛
- ✓ تفعيل عوامل النجاح (البحث العلمي، الذكاء البشري...)؛
- ✓ التخصص في الإنتاج من خلال مستثمرات متخصصة؛
- ✓ اعتماد مفهوم الحوكمة الفلاحية؛
- ✓ تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي؛
- ✓ الاهتمام بموضوع التصدير تبني إستراتيجية واضحة للقضاء على مشكل الفائض في الإنتاج.

المراجع والمصادر:

(1) صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008/2007

(2) بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة،عمان، 2007.

(3) Alain fayolle, **entrepreneuriat : apprendre a entreprendre**, Dunod, Paris

(4) Lionel Gastine, L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, le centre ressources

(5) شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، 2013، ص: 35.

(6) أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، عدد2، جامعة ورقلة، 2003، ص: 108.

(7) زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة(2009/1980)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص62.

(8) شويخي هناء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 39-46.

(9) نفس المرجع السابق، ص 64.

(10) فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص ص: 43-50.

(11) عمراوي عادل، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الازمة النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص136.

(12) غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص:104.

(13) أحمد باشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:109.

(14) فوزي حوامدي، **قطاع التشغيل يترنح بالوادي والبطالون يتجهون للزراعة**، جريدة الشروق، 2016/02/14.

(15) محرز شلبي،**وفرة الإنتاج أصبحت مشكلة لإنعدام وسائل التخزين**، جريدة البلاد، 2014/03/23.